

المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها في السياسات التجارية

تؤثر المنظمة العالمية للتجارة بشكل كبير في السياسات التجارية للدول الأعضاء، حيث تلزمها بتكييف وتنظيم سياساتها الاقتصادية والتجارية الوطنية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي تبرمها المنظمة، كما تعمل على منع التمييز بين الشركاء التجاريين مع السماح باستثناءات لحماية البيئة والأمن القومي.

أولاً-مدخل مفاهيمي للمنظمة العالمية للتجارة

1. مفهوم وأهداف المنظمة العالمي للتجارة:

1.1 مفهوم المنظمة العالمية للتجارة: هناك عدة تعاريف للمنظمة نذكر منها:

- "هي أول اطار مؤسساتي للتبادل الحر عالميا في التاريخ"¹
- "المؤسسة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف وعديدة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأوروغواي، أو تلك التي سيمثلها التفاوض مستقبلا."²
- كما يمكن تعريفها أيضا منظمة دولية تتمتع بالشخصية القانونية و بسلطات تعاقدية لوضع واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة لتبادل التجاري الدولي³.

1.2 أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة:

المنظمة العالمية للتجارة كباقي المنظمات العالمية الأخرى تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي أنشأت لأجلها و من أهم هذه الأهداف⁴:

- تحرير التجارة الدولية و ذلك من خلال وضع آليات تضمن العدالة و الانفتاح بين الدول.
- العمل على حل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء و متابعتها
- تمكين الدول النامية على الانخراط في الاقتصاد العالمي .
- التوقف عن تقديم الدعم لكل السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج من طرف كل أعضاء المنظمة.

¹ - محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2009، ص 147.

² - سماتي حكيمة، دور منظمة التجارة العالمية في تكريس مبدأ التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، مارس 2018، ص 102.

³ - نفس المرجع السابق.

⁴ - قطافي السعيد، تحديات وفاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 22، ديسمبر 2014، ص 51.

3. من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة:

ترجع فكرة إنشاء منظمة عالمية للتجارة⁵ إلى مؤتمر هافانا سنة 1947، غير أن رفض الولايات الأمريكية المتحدة لفكرة إنشائها أدى إلى تعويضها بالاتفاقية العامة للتعريف الجمركية (الغات)، وفي سنة 1994 أتت الفرصة المناسبة لإنشاء منظمة التجارة العالمية التي تعتبر من أهم إنجازات جولة الأوروغواي، وتم تأسيسها وبدء عملها رسمياً في الأول من جانفي 1995.

1.3.3 المراحل والجولات التي أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO/OMC):

منذ التوقيع على اتفاقية إنشاء الغات سنة 1947 وإلى غاية سنة 1993 دخلت الدول الأعضاء في مفاوضات وجولات كانت على مراحل نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: جولات اتفاقية الغات

السنة	اسم الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
1947	جنيف	23	104 اتفاق حول التعريفات الجمركية
1949	أنسي	33	147 اتفاق جديد حول التعريفات الجمركية
1951	توركاوي	34	- تخفيض الرسوم الجمركية ب 25% عن ما كانت عليه في سنة 1948 - زوال نظام الحصص
1956	جنيف	22	- تخفيضات في الرسوم الجمركية - انضمام اليابان للغات في سنة 1955
1960-1962	ديلون	35	- 49 اتفاق لتخفيض الرسوم الجمركية

⁵ - عبد اللاوي الزهرة وعبد الكريم كاكاي، الجزائر والانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة (المعوقات- الفرص المتاحة)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص-ص، 456-458.

1967-1964	كينيدي	48	- تخفيض في الرسوم الجمركية بنسب تتراوح ما بين 30% أو 50% فيما يخص المنتجات الصناعية - اتخاذ قرارات مكافحة الإغراق
1979-1973	طوكيو	99	- تخفيض الرسوم الجمركية ب 34% - اتخاذ اجراءات مكافحة الإغراق
1993-1968	أوروغواي	125	- التعريفات الجمركية بالإضافة إلى الإجراءات الغير جمركية، الخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية النزاعات، إنشاء منظمة التجارة العالمية

وقد حاولت الدول الأعضاء خلال كل جولة من الجولات السابقة العمل على خفض التعريفات الجمركية ومناقشة العوائق التجارية الأخرى بما في ذلك مساعدة الدول النامية على تنمية تجارتها للتأقلم مع برنامج الاتفاقية، وفي هذا الصدد تم إنشاء مركز التجارة العالمي (I.T.C) سنة 1964 وعهد بإدارته إلى كل من الغات ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

بعد التوقيع على اتفاقية الغات مباشرة انضم عدد من الدول إليها ليصبح العدد 27 دولة، وقبل سنة 1956 بلغ عدد الدول الموقعة 35 دولة، ثم ارتفع العدد قبيل نهاية 1963 إلى 62 دولة وهذه الدول تملك في مجموعها نحو 80% من تجارة العالم، ثم في أول ماي 1965 وصل العدد إلى 65 دولة إلى جانب انضمام 13 دولة ذات أوضاع خاصة ليصل العدد إلى 78 دولة، وخلال الفترة (1965-1993) ازداد عدد الدول الموقعة ليصل إلى 17 دولة، تملك في مجموعها نحو 95% من تجارة العالم.

بعد انتهاء جولة أوروغواي سنة 1993، اجتمع وزراء مالية واقتصاد وتجارة 117 دولة في مراكش (المغرب) في 15/04/1994 ليعلنوا قيام المنظمة العالمية للتجارة والتي تحل محل اتفاقية الغات، وليصبح قيامها رسميا ابتداء من أول يناير 1995، وقد اكتسبت صلاحيات أكبر من الغات كالتفتيش على كافة الدول في إطار حرية التجارة ومحاربة السياسات الحمائية، والاهتمام بمسائل الملكية الفكرية وتسوية المنازعات، وهذا قد وصل عدد الأعضاء إلى 134 دولة إلى غاية شهر أفريل 1999، ثم إلى 143 دولة بعد انضمام الصين إلى المنظمة في 2001/12/11.

2.3.3 وظائف المنظمة: لقد أوضحت المادة الثالثة من اتفاقية أوروغواي والموقعة في مراكش، الوظائف والمهام الرئيسية للمنظمة من أجل تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها المنظمة، وتتمثل أهم هذه الوظائف فيما يلي:

- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية بواسطة أجهزتها التي يقرها المجلس الوزاري، وبهذا تعتبر المنظمة محورا لمزيد من المفاوضات التي تتم بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف.

- إدارة ومراقبة السياسات التجارية، اعتمادا على القواعد التي تمت الموافقة عليها في مدينة مراكش عام 1994، والملحق رقم 03 التابع للاتفاقية، وذلك من أجل تقليل التعريفات الجمركية والحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.

- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، والوكالات التابعة لهما، لتحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية، عبر هذه المنظمات الدولية.

- تسهيل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تنظيم المفاوضات التي ستجري بينها.

- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقيات التجارية الدولية.

- مراقبة ومتابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

1.4. الإجراءات المتبعة للحصول على عضوية المنظمة: بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة قامت الجزائر بعدة إجراءات منها طلب الانضمام وتحضير مذكرة الانضمام بالإضافة إلى الاجتماعات والمفاوضات، حيث تمت هذه الإجراءات كالتالي:

1.1.4. طلب الانضمام:

- تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبها لتتوصل على صفة عضو مراقب، بعدها تشكل المنظمة فريق عمل تحت رئاسة دولة عضو في المنظمة لتقوم بدراسة الطلب ويقدم فريق العمل توصياته للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري وهذا وفقا للمادة 21 من اتفاقية تأسيس المنظمة.

- في محاضرة انعقدت بتاريخ الثامن من شهر مارس 2003 بالجزائر وبحضور وزير التجارة وعدد كبير من الخبراء والمقاولين صرح السيد كارلوس بيريز دالكاستيلو رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة بأن الجزائر تتوفر على جميع الإمكانيات لكي تكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

2.1.4. تحضير المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية:

- قدمت الجزائر طلبها للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والرسوم (الغات) رسميا سنة 1987 ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية، أجلت موضوع الانضمام إلى غاية نهاية 1994 لتطلب من المنظمة أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار، وقد ترتب عن تأخر الجزائر في الانضمام حرمانها من الاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة لمدة 5 سنوات للدول السائرة في طريق النمو.

- تلك المذكرة أظهرت حوالي 500 سؤال صدرت أساسا عن الدول التي تربطها علاقات تجارية هامة مع الجزائر مثل الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وأستراليا، لقد أجابت الجزائر على هذه الأسئلة قبل الجلسة الأولى للمفاوضات التي جرت في شهر أبريل 1998 بجنيف.

3.1.4. الاجتماعات الخاصة بفريق العمل:

- يركز فريق العمل عند استغلاله لنظام التجارة الخارجية للدولة على مدى مطابقة قوانين الدولة طالبة الانضمام مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة عند الانضمام أو بعد انتهاء فترات السماح وفي إطار تلك المعالجة يقدم الفريق أسئلة مكتوبة للدولة المعنية كما يتلقى إجابات عنها بنفس الشكل.

- وأجابت الجزائر في هذا الإطار على حوالي 1000 سؤال تتعلق أساسا بالزبائن والموردين، إن الأسئلة المطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية قد أجابت عنها الجزائر في ديسمبر 1997 وكذلك قد ردت عن الأسئلة التي طرحها الإتحاد الأوروبي في سنة 1997 و1998.

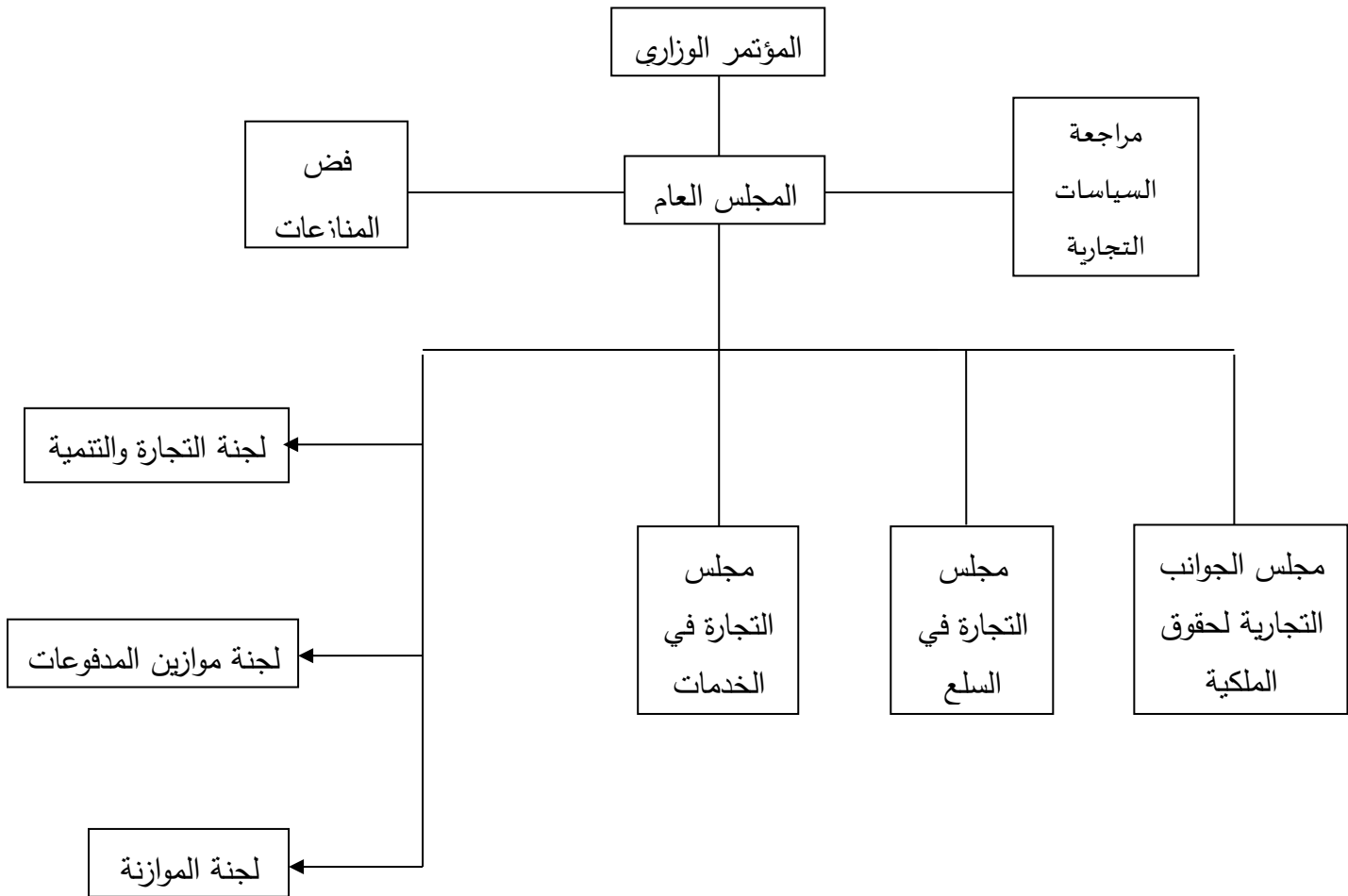
4.1.4. المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف:

دخلت الجزائر في نوعين من المفاوضات متعددة وثنائية الأطراف، حيث يقع على عاتقها شرح السياسة التجارية والاقتصادية ذات الصلة باتفاقيات مختلف جوانب المنظمة العالمية للتجارة، حتى يسمح لها بالشروع في المفاوضات.

- **مفاوضات متعددة الأطراف:** تلقت فيها أيضا مجموعة من الأسئلة الكتابية والشفهية حول نظام الأسعار، وميزان المدفوعات، والتعريف الجمركية والمبادلات الخارجية، مع الدعم الموجه لبعض القطاعات، وقد أجابت الجزائر عن هذه الأسئلة بكل شفافية.

- **المفاوضات ثنائية الأطراف:** إذ تعقد مع كل دولة عضو داخل المنظمة على حدة، وتم التفاوض فيها حول تحرير تجارة السلع والخدمات وحقوق الجمارك وتوصف مثل هذه المفاوضات بالثنائية، نظرا لخصوصية مصالح كل دولة، وغالبا ما تكون معقدة مقارنة بالمتعددة الأطراف.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية



ثانيا- السياسة التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

خلال الفترة الواقعة بين 1947-1994 نظمت ثماني جولات للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتعد الجولة الأخيرة (أوروغواي 1986-1994) أهم واعقد وأطول الجولات بسبب ازدهار العلاقات الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة جدا فقد تزايدت الصادرات السلعية واتسعت حركات رؤوس الأموال

وحدث تقدم تكنولوجي هائل وسريع في ميدان انتقال وتبادل المعلومات أضف إلى ذلك أن التنظيم التجاري العالمي الجديد لم يعد يقتصر على السلع بل يشمل أيضا الخدمات التي تشكل خمس المبادلات العالمية وكذلك حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة كما تمخض عن هذه الجولة ظهور منظمة التجارة العالمية التي أصبحت الإطار الوحيد لتنفيذ النظام التجاري الجديد القائم على الاتفاقات متعددة الأطراف (29 اتفاقا)، والجدول الآتي يبين أهم جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والمنظمة العالمية للتجارة:

جدول رقم (1): جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية

العام	المكان/الاسم	الموضوعات المطروحة	عدد البلدان
1947	جنيف	الرسوم الجمركية	12
1949	انسي - فرنسا	الرسوم الجمركية	13
1951	توركاى - إنجلترا	الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف	الرسوم الجمركية	26
1961-1960	جنيف (جولة ديلون)	الرسوم الجمركية	26
1967-1964	جنيف (جولة كينيدي)	الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق	62
1979-1973	جنيف (جولة طوكيو)	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، الاتفاقيات الإطار.	102
1994-1986	جنيف (جولة أوروغواي)	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة، إنشاء منظمة التجارة العالمية.	123
2004-2002	الدوحة	جميع السلع والخدمات، الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، مكافحة الإغراق، الدعم الحكومي، اتفاقات التجارة الإقليمية، الملكية الفكرية، البيئة، تسوية النزاعات، قضايا سنغافورة.	144

المصدر: عياش قويدر وإبراهيم عبد الله، اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة من التفاعل والتشاور، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، الجزائر، جامعة الشلف، 2005، ص55.

يقول الأستاذ "ميشيل كامديسوس" مدير صندوق النقد الدولي سابقا حول أهداف منظمة التجارة العالمية، أنه يأمل أن تؤدي هذه الاتفاقية إنعاش الآمال في نمو الاقتصاد العالمي من خلال أسواق أكثر انفتاحا وتهدف منظمة التجارة العالمية هذه إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها، وفيما يلي بعض التفاصيل لأهداف منظمة التجارة العالمية.

- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى أو نادي يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية و تتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة و من جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها ألغات (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية للتجارة) و تهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

- **تحقيق التنمية:** حيث تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء. وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، حيث تمنح المساهمة المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، كما وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات المنظمة. من أجل الرقي باقتصادياتها إلى مستوى الدول المتقدمة حيث يرى الأستاذ "ميشيل كامديسو" مدير صندوق النقد الدولي سابقا حول هذه الأهداف أن تؤدي إلى إنعاش الآمال في نمو الاقتصاد العالمي من خلال أسواق أكثر انفتاحا.

- **تنفيذ اتفاقية أوروغواي:** أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ جولات لأوروغواي و التي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إطار مؤسساتي سليم و فعال من الناحية القانونية على خلاف ألغات.

- **حل المنازعات بين الدول الأعضاء:** لم تكن آلية ألغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوروغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي كانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

- **إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء:** تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية. كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعات السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري مهما في هذا المجال فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للإطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدا ومناقشة جميع جوانبه و إبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.